

Distr.: General
3 May 2019
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



دورة عام ٢٠١٩

٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨ - ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٩

البند ٥ (أ) من جدول الأعمال

الجزء الرفيع المستوى: الاجتماع الوزاري للمنتدى
السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة،
المعقود برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الأثر الطويل الأمد للاتجاهات الراهنة في الميادين الاقتصادية والاجتماعي والبيئي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة

تقرير الأمين العام

موجز

باعتبار عام ٢٠٣٠ الموعد المستهدف لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المهم ألا نركز على الاتجاهات الحالية فحسب، بل وأن نسعى أيضا إلى معرفة إذا كانت هذه الاتجاهات تتيح تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فأهداف التنمية المستدامة معقدة وتولي اهتماما جديدا لوضع واعتماد سياسات تقوم على طابعها المتكامل والمترابط وغير القابل للتجزئة وعلى دعوتها إلى الوصول أولاً إلى أشد الناس تخلفا عن الركب. ويتعين اختبار نهج سياساتية جديدة. ولذلك من المهم دراسة السيناريوهات ذات الصلة بالأثر الممكن لمختلف النهج والتدابير السياساتية المتعلقة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولهذا السبب، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٣٠٥/٧٢ أن يضيف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في اليوم الأخير من أعمال الجزء الرفيع المستوى، مناقشة عن الاتجاهات والسيناريوهات المستقبلية والأثر الطويل الأجل للاتجاهات الحالية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.



ومن المسلم به أن عددا من الاتجاهات الكبرى ستتوثر تأثيرا كبيرا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا سيما التغيرات الديمغرافية؛ والتوسع الحضري؛ وتغير المناخ؛ والنزاعات والأزمات الممتدة والتكنولوجيات الرائدة.

ويتناول هذا التقرير هذه الاتجاهات ويبين ضرورة تكييف السياسات بحيث يتسنى كفالة تعظيم تأثيرها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويقتضي ذلك إعادة النظر في نهج التخطيط ورسم السياسات في مختلف القطاعات. وبالنظر إلى التفاعلات القوية وأوجه التآزر والمفاضلات بين الاتجاهات الكبرى الحالية، يتعين إنشاء مؤسسات وأساليب عمل تتيح اتباع نهج على صعيد الحكومة بأكملها والمجتمع بأسره للتعامل مع هذه الاتجاهات عن طريق سياسات وإجراءات يعزز بعضها بعضا.

ويختتم هذا التقرير بتوصيات لاتخاذ إجراءات في المستقبل.

وللتعمق في التفكير بشأن السياسات الرامية إلى دفع عجلة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسط هذه الاتجاهات الطويلة الأجل، سيتعين إشراك العلماء وصانعي السياسات في حوار مع المجلس.

أولا - مقدمة

- ١ - كان اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إنجازا تاريخيا حققته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بالنظر إلى طابعها العالمي، والإقبال الهائل من جانب جميع الدول الأعضاء والعديد من قطاعات المجتمع المدني والمؤسسات التجارية على تولى زمامها، وكذلك طموحها ونطاقها الواسع.
- ٢ - ومنذ اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، بُذل عدد من الجهود الهامة الرامية إلى تنفيذ أحكامها وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتبين من الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة أن العديد من الحكومات تكيف سياساتها وترتيباتها المؤسسية، وبذلت جهودا لتعبئة المجتمع المدني والقطاع الخاص حول أهداف التنمية المستدامة ومبادئ خطة عام ٢٠٣٠. وتبين هذه الجهود أن كلا من الحكومات والجهات المعنية كانت تدرك أنه لا يمكن تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ إلا عن طريق وضع السياسات بطريقة متكاملة.
- ٣ - ولئن كانت النهج متباينة، فمن المقبول عموما أن السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة يمكن أن تنجح على أفضل وجه إذا كانت قائمة على أدلة وبيانات متينة، وانطلقت من معرفة دقيقة للحالة الراهنة والاتجاهات الحالية. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضا التطلع إلى المستقبل وتوقع آثار الاتجاهات الكبرى التي يمكن أن تؤثر على مسار التنمية المستدامة.
- ٤ - وخمسة من هذه الاتجاهات الرئيسية الكبرى تشمل: التغيرات الديمغرافية؛ والتوسع الحضري؛ وتغير المناخ؛ والنزاعات والأزمات الممتدة؛ والتكنولوجيات الرائدة. وحيث يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم ٨,٦ بلايين نسمة في عام ٢٠٣٠، فإن هذه التغيرات الديمغرافية ستكون لها آثار كبيرة على المجتمعات والاقتصادات والبيئة. والتوسع الحضري السريع، حيث يعيش ٥٥ في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية في عام ٢٠١٨، يؤدي إلى خلق ثروات، ولكنه يؤدي أيضا إلى نشوء احتياجات متزايدة للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية وإلى زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. والنزاعات، التي لها آثار مدمرة على الحياة البشرية، تكبد الاقتصاد العالمي خسارة تبلغ نسبتها ١٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتقوض فرص تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، فإن تسخير التكنولوجيات الرائدة، مع التصدي للمخاطر والفجوات المستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات القائمة، يمكن أن يكون تحولا من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ٥ - ويحلل هذا التقرير هذه الاتجاهات الكبرى الخمسة وآثارها المحتملة في المستقبل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحدد الإجراءات السياسية التي من شأنها أن تخفف من آثارها السلبية وتضع العالم على الطريق الصحيح المؤدي إلى تحقيق رؤية خطة عام ٢٠٣٠.

ثانيا - الاتجاهات العالمية وآثارها الرئيسية بالنسبة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ألف - التغيرات الديمغرافية

١ - الاتجاهات العالمية

٦ - استنادا إلى البيانات والتوقعات، هناك ثلاثة اتجاهات رئيسية تؤثر على التغيرات الديمغرافية في القرن الحادي والعشرين وهي:

(أ) رغم تباطؤ نمو سكان العالم، من ١,٢٤ في المائة سنويا قبل عشر سنوات إلى ١,١٠ في المائة سنويا في الوقت الحاضر، فإن عدد سكان العالم يزداد زيادة إجمالية قدرها ٨٣ مليون نسمة سنويا^(١)؛

(ب) شيخوخة المجتمعات، حيث بلغ عدد سكان العالم الذين تبلغ أعمارهم ٦٠ عاما ٩٦٢ مليون نسمة في عام ٢٠١٧، أي ضعف عددهم في عام ١٩٨٠ تقريبا، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام ٢٠٥٠. ومن ثم، فإن عدد الأشخاص على قيد الحياة الذين تبلغ أعمارهم عن ٦٠ عاما أو أكثر سيتجاوز عدد الشباب الذين تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما في عام ٢٠٥٠^(٢)؛

(ج) ازداد العدد المقدر للمهاجرين الدوليين بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٧، فبلغ ٢٥٨ مليوناً في عام ٢٠١٧^(٣).

٧ - بيد أنه، ضمن هذه الاتجاهات، توجد فروق كبيرة بين المناطق والبلدان. فعلى الرغم من أن نمو سكان العالم سيتباطأ، يتوقع أن يحدث أكثر من نصف النمو المتوقع في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٩ حتى عام ٢٠٥٠ في أفريقيا (حيث من المتوقع أن يزداد عدد السكان بمقدار ١,٣ بليون نسمة بحلول ٢٠٥٠). وبحلول عام ٢٠٥٠، من المتوقع أن يزداد عدد سكان آسيا بمقدار ٧٥٠ مليون نسمة، وتليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. أما أوروبا فهي المنطقة الوحيدة التي يتوقع أن يقل عدد سكانها في عام ٢٠٥٠ عما كان عليه في عام ٢٠١٧. وبعد عام ٢٠٥٠، يقدر أن تكون نسبة النمو السكاني العالمي في أفريقيا من أعلى النسب، وأن يظل نمو السكان في ٤٧ بلدا من أقل البلدان نمواً، التي توجد ٣٣ منها في أفريقيا، مرتفعاً جداً، مما يؤدي تقريبا إلى مضاعفة عدد سكان أقل البلدان نمواً ليبلغ ١,٩ بليون نسمة في عام ٢٠٥٠^(٤).

٨ - كما يتفاوت توزيع الشباب والمسنين بين مختلف المناطق، إذ أن ثلثي الأشخاص المسنين في العالم يعيشون حالياً في المناطق المتقدمة النمو. ومن المتوقع أن يعيش حوالي ٨ من أصل كل ١٠ أشخاص من

(١) التوقعات السكانية في العالم (World Population Prospects: The 2017 Revision, Key Findings and Advance) (Tables, Working Paper No. ESA/P/WP/248 (New York, 2017)).

(٢) المرجع نفسه.

(٣) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، "الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠١٧" (قاعدة بيانات الأمم المتحدة، United Nations, Department of Economic and Social Affairs, Population Division, "Trends in International Migrant Stock: the 2017 revision", United Nations database, (POP/DB/MIG/Stock/Rev.2017, December 2017).

(٤) التوقعات السكانية في العالم (World Population Prospects: The 2017 Revision).

كبار السن في المناطق المتقدمة النمو في عام ٢٠٥٠^(٥). وفي الوقت الراهن، يوجد في أوروبا أكبر نسبة من السكان الذين يبلغون من العمر ٦٠ عاماً أو أكثر (٢٥ في المائة). وستحدث سرعة الشيخوخة في أنحاء أخرى من العالم أيضاً، بحيث أن حوالي ربع السكان أو أكثر في جميع مناطق العالم، باستثناء أفريقيا، ستبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً وما فوق بحلول عام ٢٠٥٠. وعدد المسنين في العالم، الذي من المتوقع أن يبلغ ١,٤ بليون في عام ٢٠٣٠ و ٢,١ بليون في عام ٢٠٥٠، قد يرتفع إلى ٣,١ بلايين نسمة في عام ٢١٠٠.

٩ - وفي عام ٢٠١٧، كان يعيش في أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ١,٨ بليون طفل و ١,١ بليون شاب^(٦). وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يزداد عدد الشباب إلى نحو ١,٣ بليون نسمة^(٧)، ويبين ذلك أن عدداً غير متناسب من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٩ عاماً سيتركز في العالم النامي، لا سيما أفريقيا.

١٠ - وإجمالاً، في الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠١٥، كانت مناطق أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا مناطق مستقبلية صافية للمهاجرين الدوليين، بينما كانت مناطق أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مناطق مرسلة صافية للمهاجرين، مع ازدياد حجم صافي الهجرة عموماً بمرور الوقت. وبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٥٠، يُتوقع أن يكون الاتحاد الروسي وأستراليا وألمانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة البلدان المستقبلية الصافية للمهاجرين الدوليين (أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ شخص سنوياً)^(٨).

٢ - الآثار الرئيسية بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

١١ - تنطوي التغيرات العميقة في الديمغرافيا العالمية، من حيث نمو السكان وفئات الأعمار والهجرة، على إمكانية تغيير مسار سياسات التنمية المستدامة العالمية التي تتناول نمو السكان، والهياكل العمرية المختلفة والمهاجرين والتي تشمل أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالقضاء على الفقر والصحة والمساواة بين الجنسين والنمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل اللائق، والحد من أوجه عدم المساواة، والمدن المستدامة. وسيلزم اعتمادها بطريقة متكاملة لضمان أخذ جميع هذه المسائل في الحسبان عند تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وأهدافها.

١٢ - ويسبب تركيز نمو السكان في أفقر البلدان، سيكون من الصعب على هذه البلدان القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة، ومكافحة الجوع وسوء التغذية، وتوسيع نظم التعليم والصحة وتحديثها، وتحسين تقديم الخدمات الأساسية، وكفالة عدم تخلف أحد عن الركب، ما لم تتخذ تدابير محددة تستهدف هذه المجالات من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٣ - وفي أفريقيا، يُتوقع أن يستمر نمو نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ و ٥٩ عاماً من ٣٥ في المائة عام ٢٠١٧ إلى ٤٥ في المائة بحلول عام ٢٠٩٠. وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

(٥) المرجع نفسه.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شعبة السكان، ("Youth population trends and sustainable

.(development", Population Facts, No. 2015/1, May 2015

(٨) المرجع نفسه.

الكاريبي، ستكون مدة الزيادة في نسبة السكان في سن العمل أقصر، حيث تبلغ ذروتها حوالي عام ٢٠٣٠، أما في آسيا، فإن زيادة نسبة نفس السكان ستبلغ ذروتها مع ذلك في وقت أبكر حوالي عام ٢٠٢٠^(٩). وسيكون من الأهمية الحاسمة تأمين الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل لهذه الأجيال من الأطفال والشباب بغية نجاح تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٤ - وفي الفترة بين عامي ٢٠٤٥ و ٢٠٥٠، يُتوقع أن يرتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة من ٧٢ عاماً في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ إلى ٧٧ عاماً^(١٠). وستؤثر شيخوخة السكان تأثيراً عميقاً على معدل الدعم، الذي يعرّف بأنه عدد العمال مقابل كل متقاعد. وبحلول عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن يقل معدل الدعم المحتمل في سبعة بلدان في آسيا، و ٢٤ في أوروبا، وخمسة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن شخصين عاملين مقابل كل شخص متقاعد^(١١). وتدل هذه القيم المنخفضة على الضغوط المالية والسياسية التي يحتمل أن تواجه العديد من البلدان في العقود المقبلة فيما يتعلق بالمعاشات التقاعدية والحماية الاجتماعية لعدد متزايد من السكان المسنين. وإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة في الأمراض غير السارية لدى السكان المسنين ستجبر نظم الصحة العامة على التكيف لتلبية الطلب المتزايد على الرعاية المناسبة للأعمار، بما في ذلك خدمات الرعاية الطويلة الأجل والتكنولوجيات اللازمة للوقاية من الأمراض والكشف عنها وعلاجها^(١٢).

١٥ - كما أن شيخوخة القوة العاملة قد تُضطر لمواكبة وتيرة الابتكار والتغيرات الهيكلية في سوق العمل^(١٣). وفي البلدان المتقدمة النمو، سيزداد العبء الذي تتحمله نظم التحويل العامة، بسبب التوازن بين ارتفاع نسبة أصحاب المعاشات التقاعدية والنمو المحدود للوعاء الضريبي. أما في البلدان النامية، حيث يحدث معظم الزيادة في السكان الذين تزيد أعمارهم عن ٦٠ عاماً، قد يظل من المستبعد أن يحصل المسنون على خطط مدخرات للتقاعد أو أن يحصلوا على دعم من نظم الرعاية العامة، فيعتمدون بدلاً من ذلك على الأصول ودخل العمل^(١٤) وعلى هياكل دعم الأسرة التقليدية. ولذلك، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار معدل الدعم عند صياغة سياسات ونظم المعاشات التقاعدية والرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية، بما في ذلك السياسات المالية العامة.

١٦ - وتسلم خطة عام ٢٠٣٠ بأن الهجرة الدولية يمكن أن تكون قوة إيجابية لدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعندما يتمكن المهاجرون من إيجاد عمل في مجالات ذات إنتاجية أعلى في البلدان المضيفة، فإنهم يوفرون آلية لإعادة التوازن إلى أسواق العمل من حيث العرض والطلب وبالتالي زيادة الإنتاجية لليد العاملة في العالم. ويمكن للهجرة عبر الحدود الدولية أن تساعد أيضاً في تشجيع الاستثمار

(٩) التوقعات السكانية في العالم (World Population Prospects: The 2017 Revision).

(١٠) المرجع نفسه.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) منظمة الصحة العالمية، *World Health Organization, World Report on Ageing and Health* (Geneva, 2015).

(١٣) منظمة العمل الدولية، *International Labour Organization, World Employment Social Outlook: Trends 2018* (Geneva, 2018).

(١٤) International Institute for Applied Systems Analysis، *Transformations to Achieve the Sustainable Development Goals: Report Prepared by the World in 2050 Initiative* (Laxenburg, Austria, 2018).

ورفع مستويات المعيشة في بلدان المنشأ من خلال التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون إلى أسرهم والمجتمعات المحلية في الوطن. ويمكنها أيضا تسريع انتشار الأفكار والتقنيات الجديدة في العالم.

١٧ - ويدعو الهدف ١٠ من أهداف التنمية المستدامة، الغرض ١٠-٧، إلى تيسير "هجرة الأشخاص وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، بسبل منها تنفيذ سياسات الهجرة المقررة والمدارة بشكل جيد". وهذه مهمة معقدة. وهي تؤثر بشكل كبير على طرق تعظيم الفوائد وتقليل أي تأثير معرقل محتمل إلى أدنى حد.

باء - التحضر

١ - الاتجاهات العالمية

١٨ - يعيش اليوم ٥٥ في المائة من سكان العالم في المدن، ومن المتوقع أن تزداد هذه النسبة إلى ٦٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠^(١٥). ويعزى ازدياد عدد سكان المدن إلى الزيادة الإجمالية في عدد السكان واستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة. ومن المتوقع أن يضيف هذان العاملان معًا ٢,٥ بليون نسمة إلى عدد سكان المدن في العالم بحلول عام ٢٠٥٠^(١٦).

١٩ - واليوم، تشمل المناطق الأكثر تحضرًا أمريكا الشمالية (التي يعيش ٨٢ في المائة من سكانها في مناطق حضرية في عام ٢٠١٨)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٨١ في المائة)، وأوروبا (٧٤ في المائة)، وأوقيانوسيا (٦٨ في المائة). ويقترب مستوى التحضر في آسيا الآن من نسبة ٥٠ في المائة. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال أفريقيا ريفية في الغالب، حيث يعيش ٤٣ في المائة من السكان في مناطق حضرية^(١٧). ومن المتوقع أن تكون آسيا موطنًا لأكثر من ٥٠ في المائة من سكان الحضر في العالم بحلول عام ٢٠٥٠، بينما من المرجح أن يقلص عدد سكان الحضر في أوروبا كنسبة مئوية من المجموع العالمي^(١٨).

٢٠ - وعلى الرغم من أن العديد من البلدان النامية لم يصل بعد إلى مستوى التحضر نفسه الذي وصلت إليه البلدان المتقدمة النمو، إلا أن سرعة الانتقال الحضري ونطاقه سيؤديان بالعديد منها إلى الوصول إلى هذا المستوى بحلول عام ٢٠٥٠. وعلى الرغم من أن ما يقرب من نصف سكان المناطق الحضرية في العالم يعيشون في مستوطنات يقل عدد سكانها عن ٥٠٠ ٠٠٠ نسمة، فإن المدن تصل إلى أحجام غير مسبوقه حيث يعيش شخص من بين كل ثمانية أشخاص في ٣٣ مدينة ضخمة يبلغ عدد سكانها ١٠ ملايين نسمة أو أكثر. وبحلول عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يبلغ عدد المدن الضخمة في العالم ٤٣ مدينة، ويقع معظمها في مناطق نامية^(١٩).

٢١ - وعلى الصعيد العالمي، أصبحت المدن مراكز قوة اقتصادية ومالية تساهم بما يقرب من ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. ويعزى ذلك جزئيًا إلى وفورات الحجم في التجمعات الحضرية

(١٥) توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٨، (World Urbanization Prospects: The 2018 Revision - Key)، (Facts (New York, 2018).

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المرجع نفسه.

(١٨) التوقعات السكانية في العالم: ٢٠١٧، (World Population Prospects: The 2017 Revision).

(١٩) توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام ٢٠١٨.

وانخفاض تكاليف وحدات تقديم الخدمات، مما يولد الرخاء^(٢٠). وكثيراً ما تفوق أيضاً مساهمات الناتج المحلي الإجمالي المقدمة من المدن نصيبها من السكان الوطنيين. ونسبة حصة دخل المناطق الحضرية إلى حصة سكانها الوطنيين أكبر في المدن في البلدان النامية منها في البلدان المتقدمة النمو. فعلى سبيل المثال، يعيش ١٦ في المائة من سكان فرنسا في باريس، إلا أن حصة العاصمة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل ٢٧ في المائة، في حين أن منطقة العاصمة مانيتا يتركز فيها ١٢ في المائة من سكان الفلبين ولكنها تساهم بنسبة ٤٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلد^(٢١).

٢٢ - ومع ذلك، تعد المدن أيضاً من المساهمين الرئيسيين في تغير المناخ، حيث تمثل نسبة ٧١ إلى ٧٦ في المائة من ثاني أكسيد الكربون في العالم من الاستخدام العالمي النهائي للطاقة، حيث النقل والمباني من بين أكبر المساهمين^(٢٢).

٢ - الآثار الرئيسية بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٢٣ - مع استمرار التحضر في العالم، تعتمد التنمية المستدامة بشكل متزايد على الإدارة الناجحة للنمو الحضري، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض حيث يتوقع أن تشهد التحضر الأسرع وتيرة بين الآن و عام ٢٠٥٠. وثمة حاجة إلى سياسات متكاملة لتحسين حياة كل من سكان المناطق الحضرية والريفية، فضلاً عن سياسات تعزز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والبناء على الروابط الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين الاثنين.

٢٤ - ومن أجل كفاءة تقاسم فوائد التوسع الحضري وعدم تخلف أحد عن الركب، تحتاج سياسات إدارة النمو الحضري إلى ضمان وصول الجميع إلى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مع التركيز على احتياجات الفقراء في المدن والفئات الضعيفة الأخرى من السكن والتعليم والرعاية الصحية والعمل اللائق والبيئة الآمنة.

٢٥ - وكان توفير السكن اللائق يشكل تحدياً مستمراً مع النمو الواسع النطاق للأحياء الفقيرة أو المستوطنات الحضرية غير الرسمية، وخاصة في العالم النامي. وفي عام ٢٠١٠، كان ما يصل إلى ٩٨٠ مليون أسرة حضرية تفتقر إلى سكن لائق، وكذلك ٦٠٠ مليون أسرة أخرى بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٣٠^(٢٣). وبالتالي، من الأهمية بمكان أن تعمل المدن على تحسين فرص حصول الجميع على سكن لائق من خلال التخطيط الفعال لاستخدام الأراضي والتمويل الكفؤ والميسور. ويلزم أن يكون استخدام الأراضي والتخطيط أيضاً من بين الإجراءات في مجالات النقل والطاقة والتأهب للطوارئ والحلول المالية والتمويلية ذات الصلة. وهو أساسي أيضاً في التصدي لمسائل الفقر والإقصاء الاجتماعي.

(٢٠) البنك الدولي، *Global Monitoring Report 2015/2016: Development Goals in an Era of Demographic Change* (Washington, D.C., 2016).

(٢١) برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مؤهل الأمم المتحدة)، *World Cities Report 2016: Urbanization and Development – Emerging Futures* (Nairobi, 2016).

(٢٢) انظر <https://unhabitat.org/urban-themes/climate-change/>.

(٢٣) التقرير عن مدن العالم، مؤهل الأمم المتحدة، ٢٠١٦.

٢٦ - ويوفر التوسع الحضري المدار بشكل جيد، والذي يستند إلى فهم الاتجاهات السكانية على المدى الطويل، فرصاً فريدة لحماية وتحسين النظام البيئي الحضري والخدمات البيئية، ويحد من انبعاثات غاز الدفيئة وتلوث الهواء وتعزيز الحد من مخاطر الكوارث وإدارتها. ويمكن القيام بذلك عن طريق السياسات الرامية إلى الحد من تعرض السكان للهواء غير الصحي والأمراض وتلوث المياه. ومن المهم أيضاً توفير الكفاءة في استخدام الطاقة، بسبل منها تحسين وسائل النقل العام والحد من استخدام السيارات الخاصة. وتعد أنماط الاستهلاك المستدام مهمة للغاية أيضاً بما في ذلك فيما يتعلق بزيادة النفايات. ومن المهم أيضاً دعم وضع استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث المتصلة بالمخاطر الطبيعية والناجمة عن النشاط البشري^(٢٤).

٢٧ - وستحدد القدرة على تبني سياسات حضرية متكاملة متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة ما إذا كانت المدن ستزدهر في السنوات القادمة. ومن الاتجاهات الإيجابية الأخيرة تعبئة الحكومات المحلية والإقليمية والجهات الفاعلة الرئيسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لاسيما مشاركتها في إضفاء صبغة محلية على تلك الأهداف^(٢٥).

جيم - تغير المناخ

١ - الاتجاهات العالمية

٢٨ - لقد كان التأثير البشري على المناخ، وخاصةً من خلال انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن استخدام الوقود الأحفوري، وكذلك إزالة الغابات والممارسات الزراعية غير المستدامة، السبب الرئيسي لظاهرة الاحترار التي لوحظت منذ منتصف القرن العشرين، في حين ارتفع المتوسط العالمي لدرجة حرارة سطح الأرض بنسبة ٠,٨٥ درجة مئوية بين عامي ١٨٨٠ و ٢٠١٢. ولقد أدى ارتفاع درجات الحرارة حتى الآن بالفعل إلى تغيير عميق في النظم البشرية والطبيعية، بما في ذلك ازدياد الجفاف والفيضانات وغير ذلك من أنواع الطقس القاسي؛ وارتفاع مستوى سطح البحر؛ وفقدان التنوع البيولوجي^(٢٦).

٢٩ - ومقارنة مع انخفاض طويل الأجل على مدى ٧٠٠٠ سنة الماضية بمعدل أساسي قدره ٠,٠١ درجة مئوية في القرن، يقدر أن المتوسط العالمي لدرجة الحرارة، يرتفع منذ عام ١٩٧٠ بمعدل ١,٧ درجة مئوية في القرن. وتتجاوز معدلات التغيير الذي يقع بسبب الإنسان على المستوى العالمي معدلات التغيير الذي يقع بسبب القوى الجيوفيزيائية أو قوى المحيط الحيوي التي غيرت مسار نظام الأرض في الماضي؛ وحتى الأحداث الجيوفيزيائية المفاجئة لا تقترب من المعدلات الحالية للتغيير الذي يتسبب فيه الإنسان^(٢٧).

٣٠ - وتعتمد المخاطر المستقبلية المتعلقة بالمناخ على معدل الاحترار وذروته ومدته. وفي الجمل، تكون المخاطر أكبر إذا تجاوز الاحترار العالمي ١,٥ درجة مئوية قبل أن يعود إلى هذا المستوى بحلول عام ٢١٠٠ عما إذا كان الاحترار العالمي يستقر تدريجياً عند ١,٥ درجة مئوية، خاصة إذا كانت درجة الحرارة القصوى مرتفعة (حوالي درجتين مئويتين). وبعض الآثار قد تكون طويلة الأمد أو لا رجعة فيها، مثل

(٢٤) قرار الجمعية العامة ٢٥٦/٧١، الفقرة ٦٥.

(٢٥) مساهمة من المجموعة الرئيسية للسلطات المحلية.

(٢٦) تقرير التقييم الخامس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (٢٠١٤).

(٢٧) المرجع نفسه.

فقدان بعض النظم الإيكولوجية. وبالنسبة للعديد من المناطق، قد تعني الزيادة في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة بمقدار ١,٥ درجة مئوية أو درجتين مئويتين حدوث زيادات كبيرة في تواتر و/أو شدة بعض الأحداث القاسية^(٢٨).

٣١ - ومن المتوقع أن تزداد إمدادات الطاقة الأولية بنسب تتراوح بين ٥٠ و ٧٠ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٥٠. وعلاوة على ذلك، من المتوقع أن يظل الوقود الأحفوري مستخدماً على نطاق كبير في نظام الطاقة العالمي. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يظل استخدام الطاقة السبب الرئيسي لانبعاثات غاز الدفيئة. وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل النظم الزراعية واستخدام الأراضي الإسهام في انبعاثات غاز الدفيئة. ومن المتوقع أن تؤدي السياسات المناخية الحالية والمقررة التي تلتزم بها الدول بموجب اتفاق باريس في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في أفضل الأحوال، إلى تثبيت نسبة الانبعاثات. وهذا أقل بكثير مما هو مطلوب لتحقيق أهداف اتفاق باريس، أي الإبقاء على نسبة ازدياد درجة الحرارة دون درجتين مئويتين، وأقل من ١,٥ درجة مئوية، إذا كان ذلك ممكناً. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف إزالة الكربون بكامله من نظام الطاقة^(٢٩).

٣٢ - ويمكن للغابات في العالم تخزين ما يقدر بنحو ٢٩٦ غيغا طن من الكربون في كل من الكتلة الأحيائية فوق الأرض وتحتها^(٣٠). ومع ذلك، فإن إزالة الغابات وتدهورها، الناجمين بشكل خاص عن تحويل أراضي الغابات إلى مناطق زراعية ومناطق لتربية الماشية، يسهمان الآن في انبعاثات غاز الدفيئة. وفي عام ٢٠١٠، بلغت نسبة حساب انبعاثات غاز الدفيئة الناتجة عن الزراعة والحراجة واستخدامات الأراضي الأخرى ٢٤ في المائة^(٣١). وتؤدي التغيرات في استخدام الأراضي أيضاً إلى فقدان الموائل القيمة، وتدهور الأراضي، وتآكل التربة، وانخفاض المياه النظيفة، مما يتسبب في الفيضانات وحرائق الغابات والانهيارات الأرضية التي تهدد الأرواح وسبل العيش في المناطق الريفية.

٣٣ - وقد تضاعفت الكوارث الشديدة المرتبطة بالمناخ منذ أوائل عام ١٩٩٠، حيث بلغ متوسطها ٢١٣ حدثاً سنوياً بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٦. وتؤدي الظروف المناخية السريعة التغير إلى نزوح سكاني مفاجئ، وتغيرات في توزيع الموارد داخل المجتمع، وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين، وتدمير البنية التحتية، وزيادة ندرة الموارد. وتُعزى الأزمات الغذائية في ٢٣ بلداً، يعاني فيها أكثر من ٣٩ مليون شخص

(٢٨) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية: تقرير خاص عن تأثيرات الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية وما يتصل بذلك من مسارات عالمية لانبعاثات غاز الدفيئة في سياق تعزيز الاستجابة العالمية لتهديد تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر (جنيف، عام ٢٠١٨) (*An IPCC Special Report on the Impacts of Global Warming of 1.5°C above Pre-Industrial Levels and Related Global Greenhouse Gas Emission Pathways, in the Context of Strengthening the Global Response to the Threat of Climate Change, Sustainable Development, and Efforts to Eradicate Poverty*) ((Geneva, 2018)).

(٢٩) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية ٦، مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٩، *Global Environment Outlook* (GEO-6): *Healthy Planet, Healthy People* (Cambridge University Press, 2019).

(٣٠) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم، (روما، ٢٠١٨) (*The State of World's Forests: Forest Pathways*) (to Sustainable Development (Rome, 2018)).

(٣١) الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، تغير المناخ عام ٢٠١٤: تقرير تجميعي، (جنيف، ٢٠١٥) (*Climate Change 2014: Synthesis Report* (Geneva, 2015)).

من انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٧، إلى تغير المناخ أيضاً، وخاصة الجفاف. وكان ثلثا هذه البلدان في أفريقيا^(٣٢).

٣٤ - ويمثل تغير المناخ تحدياً عالمياً، لكن آثاره الضارة موزعة بشكل غير متساو على البلدان والفئات الاجتماعية. وتعتمد درجة الضعف بشكل كبير على مدى التأثير وشده ونوعه، وكذلك على النسبة المئوية لدخل البلد الناتج عن الأنشطة الإنتاجية المراعية للمناخ. وتعتمد الاستجابة لتغير المناخ على مستوى التنمية في البلد المتضرر، والذي كثيراً ما يفرض القدرة على الاستعداد والاستجابة والتخفيف^(٣٣).

٣٥ - وبشكل عام، تتأثر الفئات الاجتماعية الفقيرة والضعيفة في البلدان النامية بشكل غير متناسب بآثار تغير المناخ. وستحتاج البلدان النامية إلى استثمارات واسعة النطاق لبناء بنية تحتية مرنة، وتوسيع شبكات الأمان واعتماد تكنولوجيات جديدة ذكية مناخياً، مثل قياس النيتروجين في زراعة الأراضي، واستخدام مواد بناء حديثة قابلة لإعادة التدوير - وكل هذه الأشياء يتطلب إنفاق أموالاً باهظة^(٣٤). والدول المتقدمة النمو مجهزة بشكل أفضل للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، ولكن يجب أن يكون الحل عالمياً من أجل الحفاظ على مستويات الاحترار عند أقل من ١,٥ درجة مئوية أو مساو لها.

٢ - الآثار الرئيسية بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٣٦ - تتعلق العوامل المؤثرة على تغير المناخ بالنمو السكاني العالمي وازدياد الطلب على الغذاء والمياه والطاقة وبالممارسات الزراعية. وتعد الممارسات السياسية بالغة الأهمية من حيث التكيف والتخفيف معاً.

٣٧ - والحد من الاحترار العالمي إلى ١,٥ درجة مئوية عوضاً عن درجتين مئويتين فوق درجات ما قبل الحقبة الصناعية يمكن أن يُرِيد بشكل ملحوظ من سهولة تحقيق العديد من جوانب التنمية المستدامة التي لها قدرة كبيرة على استئصال الفقر والحد من أوجه انعدام المساواة. ومن شأن الآثار التي يمكن تفاديها بتخفيض درجات الحرارة أن تقلل من عدد السكان المعرضين للمخاطر المناخية والوقوع في براثن الفقر بمقدار ٦٢ مليون نسمة ليصل عددهم إلى ٤٥٧ مليون نسمة. وسيقلل هذا الأمر من احتمالات أن يعاني الفقراء من انعدام الأمن الغذائي والمائي ومن الآثار الصحية الضارة والخسائر الاقتصادية، ولا سيما في المناطق التي تواجه بالفعل تحديات إنمائية. ومن شأن ذلك أيضاً أن يزيد من سهولة تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالفقر والجوع والصحة والمياه والصرف الصحي والمدن والنظم الإيكولوجية (الأهداف ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ١١ و ١٤ و ١٥)^(٣٥).

٣٨ - ولا يعتبر الاحترار بمقدار ١,٥ درجة مئوية "آمناً" لمعظم الدول والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية والقطاعات، إذ إنه لا يزال يشكل مخاطر كبيرة على النظم الطبيعية والبشرية مقارنة بالاحترار الحالي المتمثل في درجة مئوية واحدة. ومن المتوقع أن يتأثر ببعض أسوأ آثار الاحترار على التنمية المستدامة أولئك الذين يعتمدون على الأنشطة الزراعية والساحلية لكسب رزقهم فضلاً عن الشعوب الأصلية

(٣٢) شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية عام ٢٠١٨ (٢٠١٨).

(٣٣) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير البيانات والاتجاهات العالمية في المجال الإنساني لعام ٢٠١٨ (٢٠١٨).

(٣٤) تمويل التنمية: التقدم والآفاق، ٢٠١٨ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.18.I.5).

(٣٥) Intergovernmental Panel on Climate Change, *Global Warming of 1.5°C* (٢٠١٨).

والأطفال والمسنين والعمال الفقراء والسكان الحضريين الفقراء في المدن الأفريقية والناس والنظم الإيكولوجية في منطقة القطب الشمالي وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية^(٣٦).

٣٩ - والحفاظ على الوضع الراهن ليس بخيار ناجح. وتكلفة التقاعس عن العمل تفوق كثيراً الاستثمارات اللازمة للتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي. وتشمل المجموعة الواسعة من الخيارات المتاحة للحد من المخاطر خفض استهلاك الطاقة والتركيز على المصادر المستدامة، والترويج لسياسات تفضي إلى إزالة انبعاثات الكربون، وإعادة التحريج أو التحريج، والزراعة المستدامة، وإدارة النفايات، والحد من انبعاثات غاز الميثان، وضمان تحصين المباني. ويعد تغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج أمراً بالغ الأهمية.

٤٠ - ومن المهم أيضاً الانتقال إلى نموذج إنمائي يساعد على فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي. وتشكل معضلة توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية مع خفض معدل استخدام الموارد والحد من الأثر البيئي لأي استخدام من هذا القبيل تحدياً خطيراً للمجتمع وتستوجب إحداث تغييرات هامة في كل من السياسات الحكومية وسلوك الشركات وأنماط الاستهلاك الخاصة بعمامة الناس. ومن الضروري أن تعتمد البلدان سياسات تلزم الحكومات والصناعات معاً بتخفيض حجم الموارد المستخدمة لكل وحدة إنتاج (أو زيادة فصل الموارد) والحد من الآثار السلبية على البيئة (أو تطبيق إجراء فصل الأثر).

٤١ - والاقتصاد الدائري، الذي يدعو إلى الابتعاد عن نظام خطي للإنتاج والاستهلاك بغرض إعادة تعريف النمو وتخفيض الطلب على الموارد الطبيعية وتعزيز مصادر الطاقة المتجددة والحد من الانبعاثات، هو اقتصاد يوفر بديلاً لنظامنا الاقتصادي الحالي ويمكن الترويج له عبر استراتيجيات التنمية المستدامة.

٤٢ - وينبغي للبلدان أن تأخذ بعين الاعتبار أوجه التآزر والمفاضلات عندما تنظر في تبني سياسات التخفيف والتكيف فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. وبالنظر إلى طبيعة المناخ العابر للحدود والنظم الإيكولوجية الطبيعية والتلوث واستخدام الموارد، يعد كل من التعاون والاستجابة على المستويات الإقليمية والعالمية والشاملة للقطاعات ضرورياً لمواجهة هذه التحديات بفعالية.

٤٣ - ومن الأهمية بمكان النظر في المفاضلات لأن الاستراتيجيات التي تعزز هدفاً واحداً من أهداف التنمية المستدامة قد يترتب عليها عواقب سلبية بالنسبة لتنفيذ أهداف أخرى. ولذلك، من الضروري النظر في طائفة الخيارات المتعلقة بالتكيف على أساس قيم الشعوب والمفاضلات التي تعتبرها مقبولة. ومن المهم أيضاً تحقيق أقصى قدر من التآزر عبر تنفيذ عمليات شاملة وتشاركية وتداولية، وتيسير التحويل العادل.

٤٤ - وتصميم حافظات التخفيف من الانبعاثات ووضع الأدوات السياساتية اللازمة لتحديد مستوى الاحتراز بمقدار ١,٥ درجة مئوية سيقتران بدرجة كبيرة أوجه التآزر والمفاضلات الإجمالية بين التخفيف من آثار تغير المناخ والتنمية المستدامة. وترتبط خيارات التخفيف الفردية بكل من التفاعلات الإيجابية والسلبية مع الأهداف. ويمكن أن تساعد الخيارات المناسبة في مجموعة التخفيف على زيادة الآثار الجانبية الإيجابية إلى أقصى حد مع تقليل الآثار الجانبية السلبية إلى أدنى حد. ويتطلب إدماج التخفيف من الآثار مع التكيف والتنمية المستدامة المتوائمة مع قصر الاحتراز على ١,٥ درجة مئوية منظوراً مراعيًا للنظم.

(٣٦) المرجع نفسه.

وسيطر هذا الأمر أكبر قدر من الصعوبات لتلك البلدان التي تعتمد بصورة كبيرة على الوقود الأحفوري من أجل الحصول على إيرادات وتوليد فرص العمل^(٣٧).

٤٥ - وبدون التحول المجتمعي والتنفيذ السريع لتدابير طموحة للحد من غازات الدفيئة، ستكون السبل الرامية لتخفيض الاحتراز إلى ١,٥ درجة مئوية وتحقيق التنمية المستدامة صعبة للغاية، إن لم تكن مستحيلة. وسيطلب قصر الاحتراز على ١,٥ درجة مئوية من جميع البلدان والجهات الفاعلة من غير الدول أن تعزز جهودها دون تأخير. ويمكن تحقيق ذلك عبر بذل جهود مشتركة قائمة على تعاون يتسم بالمزيد من الجرأة والالتزام، مع تقديم الدعم لتلك التي لديها أقل قدرة على التكيف، والتخفيف والتحول، مع التوفيق بين مسارات الكربون المنخفض والحد من حالات عدم المساواة^(٣٨).

دال - النزاعات والأزمات الممتدة

١ - الاتجاهات العالمية

٤٦ - السلام وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة هي ركائز مترابطة ومتعاضدة وبالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

٤٧ - وتحدث الأزمات عموماً بفعل عوامل وشروط متعددة غالباً ما تكون مترابطة ومتداخلة. ويمكن أن تشمل العوامل المسببة للنزاع كلاً من الاستبعاد السياسي والحوكمة الضعيفة وتسييس الانتماء العرقي والإيديولوجية والعنف المتصل بالانتخابات والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان والفساد والجريمة المنظمة وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وعدم توفر سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية بطريقة منصفة، وضعف نظم الرعاية الاجتماعية، والفقر، والبطالة، وانعدام الأمن الغذائي، والمعايير الاجتماعية والجنسانية الضارة.

٤٨ - وما فتئ السلام العالمي يتدهور. فمنذ عام ٢٠١٠، ازدادت النزاعات القائمة على مستوى الدول بنسبة ٦٠ في المائة، بينما ارتفع عدد النزاعات بين الجهات من غير الدول بنسبة ١٢٥ في المائة^(٣٩). وكثيراً ما ينجم عن النزاع سقوط قتلى في صفوف المدنيين، واحتياجات إنسانية، وتشريد قسري، واستخدام الأطفال جنوداً، وإضعاف النسيج الاجتماعي وخسائر اقتصادية. ومما يجدر ذكره أن التقديرات تشير إلى أن نصف العدد البالغ ٨٣٦ مليون شخص الذين يعيشون في فقر مدقع يعيشون اليوم في أوضاع هشة، ومن المتوقع أن ترتفع نسبتهم إلى ٨٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وإضافة إلى ذلك، فإن عدد الأشخاص المشردين على الصعيد العالمي قد وصل إلى أكثر من ٦٥ مليون شخص، وهذا الرقم هو ضعف ما سُجل تقريباً قبل ٢٠ عاماً^(٤٠).

(٣٧) المرجع نفسه.

(٣٨) المرجع نفسه.

(٣٩) FAO and others, *The State of Food Security and Nutrition in the World 2017: Building Resilience for Peace and Food Security* (Rome, 2017).

(٤٠) Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), *States of Fragility Report 2018* (Paris, 2018). OECD Publishing, 2018.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٧، قُدرت قيمة الأثر الاقتصادي للعنف على الاقتصاد العالمي بمبلغ ١٤,٧٦ تريليون دولار، وهذا المبلغ يعادل ١٢,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي أو ١٩٨٨ دولاراً للشخص الواحد. ومن الواضح أن العنف يفرض على المجتمع تكاليف اقتصادية كبيرة إلى جانب التكاليف البشرية والاجتماعية والسياسية. وفي العام ذاته، بلغ متوسط تكلفة الأثر الاقتصادي للعنف في أكثر من ١٠ بلدان تضرراً ما يعادل نسبة ٤٥ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وتنفوق هذه النسبة تقريباً ١٩ مرة النسبة المسجلة في البلدان العشرة الأقل تضرراً من العنف التي يبلغ فيها متوسط التكلفة الاقتصادية للعنف أكثر بقليل من ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي^(٤١).

٥٠ - ولو كان النمو في البلدان الأقل تنعماً بالسلام بمعدل مساو لمعدل نمو البلدان الأكثر تنعماً بالسلام، أي بمعدل ٢,٨ في المائة، فقد يصل نصيب الفرد لديها من الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٥٢٧ دولاراً بحلول عام ٢٠٣٠^(٤٢).

٥١ - وتعتبر العوامل البيئية أيضاً بصورة متزايدة عوامل خطر أو مضاعفات خطر محتملة مرتبطة بالعنف، إذ تفرض المزيد من الضغط على الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحالية التي تواجهها المجتمعات المحلية والبلدان. وقد أضيف كل من التعرض الشديد للآثار الضارة لتغير المناخ، والكوارث الطبيعية، وتدهور الموارد الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه، فضلاً عن سوء إدارة الموارد الطبيعية، كأسباب جذرية للأزمات والتنقلات السكانية. ويمكن أن يؤدي الجفاف، مثلاً، إلى تفاقم التوترات القائمة وزيادة احتمال نشوب العنف في المجتمعات المحلية التي تعتمد إلى حد كبير على الزراعة البعلية والرعي، وهي أصلاً مجتمعات ضعيفة و/أو مهمشة سياسياً.

٥٢ - وتعد ندرة المياه بصورة متزايدة سبباً من أسباب نشوب النزاع. ففي عام ٢٠١٧، كان للمياه دور رئيسي في النزاعات التي اندلعت فيما لا يقل عن ٤٥ بلداً، ولا سيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا^(٤٣). والفئات المهمشة التي تعيش في المناطق الريفية، ولا سيما النساء والأطفال، هي أكثرها تضرراً من التدهور البيئي بسبب اعتمادها على الموارد الطبيعية لكسب قوتها وسكنها، وليس لديها سوى بدائل قليلة، أو ليس لديها أي بدائل، لكسب العيش.

٥٣ - وفي بعض البلدان، لجأت مجتمعات محلية إلى الإغارة على الماشية وتدمير المحاصيل أو سرقتهما، لتسهم بذلك في دوامة عنف تقوض سبل كسب الرزق وتزيد من تعرض المجتمعات الريفية لجوع حاد^(٤٤). ويتجلى ذلك تحديداً في منطقة الساحل التي تعد إحدى المناطق في العالم التي يعيش فيها أكبر عدد من السكان المتضررين تضرراً غير متناسب من الاحترار العالمي، حيث عانوا فيها من موجات قاسية من الجفاف والتصحر على مدى السنوات الخمسين الماضية. ومن المتوقع أن يؤدي تقلص الموارد،

(٤١) Institute for Economics & Peace. The Economic Value of Peace 2018: Measuring the Global Economic Impact of Violence and Conflict, (Sydney, 2018) متاح على الرابط التالي: <http://visionofhumanity.org/>.

(٤٢) المرجع نفسه.

(٤٣) United Nations, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, *World Humanitarian Data and Trends 2018*.

(٤٤) FAO and World Food Programme (WFP), *Monitoring food security in countries with conflict situations: a joint FAO/WFP update for the United Nations Security Council*, Issue No. 5, January 2019.

بالإضافة إلى التغيير الديمغرافي، إلى نشوب المزيد من النزاعات بسبب تزايد التنافس على الوصول إلى الأراضي والموارد المائية.

٥٤ - وقد أخذت العلاقة تزداد بين تغيير المناخ والنزاع في حالات الهشاشة المؤسسية والاجتماعية الاقتصادية القائمة وحالة الغموض السياسي الحالية. ومن المتوقع أن تزيد آثار تغيير المناخ من نزوح الأشخاص بسبب ارتفاع معدل التعرض للظواهر الجوية البالغة الشدة، والفقر، والصدمات الاقتصادية. وتفاقم آثار تغيير المناخ في كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا وأمريكا اللاتينية، التي تعد مناطق العالم الثلاث المكتظة بالسكان، قد يفضي إلى أن تشهد نزوح ما يزيد عن ١٤٠ مليون شخص داخل حدود بلدانهم بحلول عام ٢٠٥٠، مما سيخلق أزمة إنسانية خطيرة ويهدد عملية التنمية^(٤٥). وهذا من شأنه أن يفاقم حدة التوترات الاجتماعية والاقتصادية القائمة التي يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات وأعمال عنف وأزمات يطول أمدها.

٢ - أثر النزاع على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٥٥ - تعد خطة عام ٢٠٣٠، إلى جانب أهدافها للتنمية المستدامة، خطة محورها البشر وقائمة على حقوق الإنسان ولها صلة جوهرية بالسلام والاستقرار. فبدون السلام، يستحيل أن تتحقق خطة عام ٢٠٣٠. ولهذا، فإن ما يثير القلق بوجه خاص هو أن فجوة الرخاء بين أقل وأكثر البلدان هدوءاً أخذت في الاتساع، إذ تشمل الاختلافات في رأس المال البشري ومستويات الفساد وأداء الحكومة وتوزيع الموارد.

٥٦ - ومن ثم فإنه من المهم النظر، في البلدان الضعيفة والمتضررة من النزاع، في كيفية بناء قدرات الفقراء وتمكينهم من خلال منظمات مجتمعية، وتعزيز المشاركة بصورة أكبر في صنع القرار والإدماج الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، حيث إن غياب هذه العناصر هو في أحيان كثيرة أحد الأسباب الكامنة وراء النزاع. ومن المهم أيضاً النظر في جميع مراحل دورة النزاع، من الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات إلى إدارة الأزمات وتسوية النزاعات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك تركيز الاهتمام على الشفافية والمساءلة وتدابير بناء الثقة.

٥٧ - وتعد أيضاً التوعية بالآثار الضارة التي يمكن أن تترتب على تغيير المناخ مسألة هامة على غرار تحديد المناطق الجغرافية الساخنة ومساعدة البلدان في وضع وتنفيذ استراتيجيات التكيف، ولا سيما في السياقات العابرة للحدود، ووضع وتنفيذ مشاريع زراعية تراعي تقلبات المناخ. ومن المهم للغاية أيضاً توفير منتديات للحوار بشأن أمن الطاقة، والتعاون، وتبادل أفضل الممارسات بشأن الطاقة المستدامة والمتجددة والكفاءة في استخدامها لتلقي فيها البلدان الرئيسية المنتجة للطاقة وبلدان العبور والبلدان المستهلكة.

٥٨ - وتضطلع المؤسسات المحلية بدور هام في إدارة مواطن الضعف وتوفير الحوافز لتعزيز القدرة على الصمود. وهذه العوامل لا غنى عنها لتحقيق الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية ولتنفيذ استراتيجيات استجابة مثل التكيف والتخفيف من حدة الأضرار. ولذلك من الضروري تعزيز المؤسسات لكي تتمكن من التعامل مع النزاعات المتصلة بالمناخ على نحو لا يسهم في إضعاف المجتمعات المحلية أو إثارة النزاعات أو إطالة أمدها.

هاء - تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة

١ - الاتجاهات العالمية

٥٩ - تنطوي التكنولوجيات الرائدة على وعود هائلة بتحقيق الرفاه البشري: فبوسعها أن تؤدي دورا رئيسيا في إيجاد الحلول العالمية اللازمة وتطبيقها. فهي تتيح لنا أن نتصور مستقبلا بلا جوع وبأمراض أقل وب علاج طبي مصمم لكل فرد على حدة وبالمزيد من الازدهار الاقتصادي بسبب الإمكانيات الهائلة للنمو الاقتصادي، والتحسينات في مستويات المعيشة والحماية البيئية التي يمكن أن توفرها هذه التكنولوجيات. وهي تتيح إمكانية خلق عالم يعمه المزيد من الرخاء، مع تعزيز الاستدامة البيئية والتخفيف من آثار تغير المناخ^(٤٦).

٦٠ - وسيطلب تحقيق أهداف القضاء على الجوع، والحد من وفيات الأمهات والرضع، أو إنهاء أوبئة الإيدز والملاريا والسل، الاستخدام الواسع النطاق للوثبات التكنولوجية في علم الوراثة والطب النانوي. ومن أجل إيجاد فرص العمل اللائق وبناء بنية تحتية مرنة وتعزيز التصنيع المستدام، سيلزم اعتماد الميكنة، بما في ذلك الطباعة ثلاثية الأبعاد والذكاء الاصطناعي. وبوسع تكنولوجيات الطاقة المتجددة توسيع نطاق الوصول إلى مصادر الطاقة الموثوقة والميسورة التكلفة، وستسمح بتوفير الكهرباء للناس الذي يعيشون في المناطق النائية والمناطق الريفية المعزولة التي يتعذر وصولها إلى نظم الشبكات المركزية. وفي الوقت ذاته، بوسع الطائرات المسيرة بدون طيار أن تحدث ثورة في مجال توصيل الإمدادات، وتمكّن من القيام بالزراعة الدقيقة وأن تحل محل البشر عند القيام بالمهام الخطرة. وستكون السوائل الصغيرة المخصصة حسب متطلبات معينة قريبا ميسورة التكلفة لعدد أكبر من البلدان النامية، والأعمال التجارية، والجامعات، مما يتيح رصد المحاصيل والأضرار البيئية^(٤٧).

٦١ - والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء هي تطورات رقمية جديدة تجعل من الممكن ترشيد العمليات التجارية وتيسير استحداث منتجات وخدمات وصناعات جديدة. ومنصات التكنولوجيا القائمة على الإنترنت تمكّن من تحويل الأصول والقدرات الاحتياطية - مثلا سيارة أو غرفة إضافية - إلى رأس مال لكسب الدخل، وبالتالي يمكنها إعادة تعريف مفهوم العمل وكسب الرزق. وتتيح إمكانية جمع كميات غير محدودة من البيانات عن طريق أجهزة الاستشعار المرتبطة بالإنترنت ورصد شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إمكانية التنبؤ بالطلب. وتسهّل تكنولوجيا سلسلة السجلات المغلقة التحقق من المعاملات المالية، وربما زيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية. ويمكن أيضا استخدام التكنولوجيا ذاتها من أجل إجراء انتخابات عامة تكون مرضية بشكل أكبر من خلال ضمان نزاهة وشفافية بيانات التصويت. وتقنية سلسلة السجلات المغلقة يمكن تطبيقها أيضا على الوثائق الرسمية ونظم التصديق الرقمية، رغم أن توفر البيانات الدقيقة وذات الطابع الشخصي على نحو متزايد يؤدي أيضا إلى مخاطر جديدة.

٦٢ - ويمكن أن يساعد تحليل البيانات الضخمة على إدارة القضايا العالمية البالغة الأهمية أو حلها، وأن يساعد في تحقيق إنجازات علمية جديدة، وتحسين الصحة البشرية، وتوفير تدفقات آنية

(٤٦) دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠١٨: *Frontier Technologies for Sustainable Development* (United Nations publication, Sales No. E.18.II.C.1).

(٤٧) تقرير التكنولوجيا والابتكار ٢٠١٨: تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة *Technology and Innovation Report 2018: Harnessing Frontier Technologies for* reference not valid. (Sustainable Development (United Nations publication, Sales No. E.18.II.D.3).

من المعلومات، ورصد النظم الطبيعية، وتحسين كفاءة استخدام الموارد، ودعم اتخاذ القرارات من جانب واضعي السياسات ورجال الأعمال والمجتمع المدني. وتسمح إنترنت الأشياء برصد حالة وأفعال الأجهزة والآلات المتصلة بالشبكة وإدارتها، في حين يمكن أن تقوم أجهزة الاستشعار المتصلة برصد العالم الطبيعي والحيوانات والسكان، وتبادل البيانات مع الأجهزة والنظم الأخرى المتصلة والمستعملين من خلال شبكة الإنترنت. ومن المتوقع أن يرتفع عدد هذه الأجهزة من ١٥ بليون جهاز في عام ٢٠١٥ إلى ٥٠ بليون جهاز بحلول عام ٢٠٢٠، وثالث هذه الأجهزة هي حواسيب وهواتف ذكية وأجهزة تلفزيون وأجهزة محمولة. وتبلغ قيمتها في السوق حاليا ٦٥٥,٨ بليون دولار، ومن المتوقع أن تصل قيمتها إلى ١,٧ تريليون دولار في عام ٢٠٢٠، وإلى ما يتراوح بين ٣,٩ تريليون دولار و ١١,١ تريليون دولار في عام ٢٠٢٥^(٤٨).

٦٣ - وقد أدت التطورات التي جرت مؤخرا في مجال الذكاء الاصطناعي بفعل تقنيات تعلم الآلات والتعلم العميق، وبفضل توفر كميات هائلة من البيانات الضخمة، والحوسبة السحابية الرخيصة والواسعة النطاق والمعالجات الحاسوبية المتقدمة، إلى حدوث تقدم كبير، بما في ذلك القدرة على تنفيذ مهام بكفاءة تفوق كفاءة القدرة البشرية.

٢ - الآثار الرئيسية بالنسبة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠

٦٤ - يمكن أن يؤدي تسخير التكنولوجيات الرائدة إلى تحول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وإلى بناء مجتمعات أكثر رخاء واستدامة وصحية وشمولا للجميع. وهي تتيح إمكانية طرح حلول وفرص من أجل التنمية المستدامة تكون أفضل وأسرع وأقل تكلفة وتكون قابلة للتوسع وسهلة الاستخدام. وينبغي أن يقرن ذلك بالإجراءات اللازمة لمعالجة الثغرات المستمرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات القائمة واستخدامها، وتطوير الابتكارات (بما في ذلك الابتكارات غير التكنولوجية والأشكال الجديدة للابتكار الاجتماعي).

٦٥ - بيد أن التكنولوجيات الجديدة تهدد بأن تتجاوز قدرة بعض المجتمعات ومقرري السياسات على التكيف مع التغييرات التي تخلقها، مما يؤدي إلى انتشار القلق والغموض أو العداء لبعض التطورات التكنولوجية. ولهذا السبب، فإن توفر القدرات الملائمة أمر حاسم في قدرة البلدان على استغلال الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة والناشئة - وهناك فجوة كبيرة في هذه القدرات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وبالتالي، فإن نفقات البحث والتطوير في معظم البلدان النامية لا تزال أقل بكثير من المتوسط العالمي من حيث القيمة المطلقة ونسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على حد سواء. ويعكس هذا بشكل كبير انخفاض معدل الاستثمار في أعمال البحث والتطوير في الأعمال التجارية في البلدان النامية التي تشكل فيها نسبة تتراوح تقريبا ما بين ٣٢ و ٣٨ في المائة، وهو ما يشكل نحو نصف المتوسط العالمي البالغ ٦٨ في المائة^(٤٩).

٦٦ - ولكن القدرات البحثية ليست إلا جانبا واحدا من جوانب القدرات اللازمة لاستغلال التكنولوجيات الجديدة. فمن الأهمية بمكان أيضا توفر المهارات العامة والأساسية التي تكمل التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الإلمام بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات الأكاديمية الأساسية، وذلك أسوة

(٤٨) المرجع نفسه.

(٤٩) المرجع نفسه.

بالمهارات المالية الأساسية ومهارات تنظيم المشاريع، وعلى نحو متزايد، المهارات الرقمية الأساسية، وحتى مهارات البرمجة. وإمكانية الوصول إلى الإنترنت أمر بالغ الأهمية أيضا. والتوفيق بين المعروض من المهارات مع احتياجات السوق السريعة التطور أمر أساسي. وهذا يتطلب المرونة في السياسات التعليمية، وقد يعني القيام بتحول في نظم التعليم والتدريب، نظرا لأن هناك دلائل على أن المؤسسات التعليمية لا تواكب التطورات التكنولوجية.

٦٧ - وتؤدي الرقمنة على نحو متزايد وأساسي إلى إحداث تغيير في المجتمعات. ويعني تعميم التكنولوجيا الرقمية تمكين الناس وضمان الشمول والمساواة والإنصاف من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وعلى الرغم من تزايد انتشار شبكات ومعدات وخدمات وتطبيقات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن العديد من الأشخاص ما زالوا مستبعدين من مجتمع المعلومات، الأمر الذي يسفر عن وجود فائزين وخاسرين في المجتمعات، وي طرح معضلات أخلاقية وقيمية جديدة. وفي هذا العالم الرقمي السريع التغيير، فإن تعزيز الإدماج الرقمي يتفق مع تحسين التعليم الشامل عن طريق كفاءة إمكانية وصول الجميع إلى الأجهزة والمنصات والمحتوى^(٥٠).

٦٨ - وعلى الرغم من أن البلدان المتقدمة النمو، أي البلدان الرائدة في ميدان التكنولوجيا، تتعامل مع الفرص والتحديات المرتبطة بالتكنولوجيات الرائدة، فإن العديد من البلدان النامية حتى الآن لم تستفد استفادة تامة من مزايا التكنولوجيات القائمة. ولا تزال ثمة فجوة تكنولوجية ضخمة مستمرة، وهو ما يفسر جزئيا "الفجوة الإنمائية" بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذه الفجوة واضحة بشكل خاص بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٩ - والتحدي المتمثل في سد الفجوة التكنولوجية هو تحد هائل. فالملايين من الأشخاص لا يزالون يستخدمون تكنولوجيات تعود إلى ما قبل العصر الصناعي، ويفتقرون إلى إمكانية الحصول على التعليم الحديث والنظم الصحية اللازمة لتراكم الحد الأدنى من رأس المال البشري من أجل اعتماد العديد من التكنولوجيات الرائدة. فمن المستحيل تقريبا على البلدان الحصول على التكنولوجيات الرقمية والفرص الاقتصادية الإلكترونية إلا إذا كان المواطنون لديهم الكهرباء وإمكانية الاتصال بشبكة الإنترنت ذات النطاق العريض، والحد الأدنى من التعليم، وبيئة تمكينية يمكن من خلالها تقديم الخدمات.

٧٠ - ومع ذلك فإن التكنولوجيات الرائدة تتيح فرصا فريدة للبلدان النامية يمكن أن تساعدها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولكن من أجل أن تكون الأهداف فعالة فلا بد أن تكون متنسقة داخليا، ومتماشية تماما مع الخطط الإنمائية الوطنية. ويلزم وجود الاتساق في جميع المجالات السياسية من قبيل السياسات الصناعية والمتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، والاستثمار المباشر الأجنبي والتجارة والتعليم والمنافسة، إلى جانب سياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك السياسات النقدية.

٧١ - وتتيح التكنولوجيات الجديدة والناشئة فرصا لحرق المراحل، أي تخطي المراحل الوسطى للتكنولوجيا التي مرت من خلالها البلدان من قبل خلال عملية التنمية. وفي الواقع، فإن عدم وجود رأس مال من التكنولوجيات القديمة، أي رأس المال المستثمر في تكنولوجيات الماضي، هو أمر قد يعني أن البلدان النامية بوسعها أن تعجل عملية اللحاق بالركب التكنولوجي عموما من خلال التدابير والاستراتيجيات السياسية المناسبة. وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، فإن القدرات المحدودة تعني أن هذه

(٥٠) مساهمة من الاتحاد الدولي للاتصالات.

الفرص تنشأ أساساً في شكل اعتماد التكنولوجيات القائمة بدلاً من تطوير تكنولوجيات جديدة. ومع ذلك، فهناك إمكانية لحرق المراحل في قطاع الطاقة من خلال تطوير نظم الطاقة المتجددة اللامركزية. ويمكن أن يوفر هذا وسيلة فعالة من حيث التكلفة للإسراع بعجلة التنمية المستدامة. وسياسات الابتكار يمكن أن تدعم هذه العملية، إذا كانت مدعومة بالتمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا، ولكن ثمة عقبات هامة في المجالات التكنولوجية والاقتصادية وفيما يتعلق بالحوكمة يتعين التغلب عليها، لا سيما في أقل البلدان نمواً^(٥١).

٧٢ - وبوجه عام، تحتاج استراتيجيات التنمية الوطنية إلى أن تسعى في إلى تطوير البنية التحتية الأساسية وجمع رأس المال البشري من أجل سد الفجوات التكنولوجية والإمائية. وتعمل نظم الابتكار الوطنية على دفع الابتكار، وتعميم واعتماد التكنولوجيات الجديدة. ويصدق ذلك على كل من البلدان الرائدة في ميدان التكنولوجيا والبلدان التابعة تكنولوجياً، وهي البلدان النامية. وعلى الرغم من أن البنية التحتية ورأس المال البشري من الشروط المسبقة الضرورية للحاق بركب التكنولوجيا، فإن جودة وفعالية ذلك يحددهما إلى حد كبير وجود منظومة مترابطة من الجامعات، ومؤسسات البحث، وإدارات البحث والتطوير في الشركات الصناعية والمرافق العامة التي تنشئ التكنولوجيات الجديدة وتحفظ بها ونقلها.

ثالثاً - الاستنتاج والتوصيات

٧٣ - إن الاتجاهات الكبرى التي نوقشت هنا لها وسيكون لها أثر كبير على تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويلزم النظر فيها أثناء عملية تنفيذ الخطة والأهداف.

٧٤ - وتكامل وضع السياسات شرط مسبق هام لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فمن الأهمية بمكان أن يُنظر في أهداف التنمية المستدامة بطريقة متكاملة ومتراصة. بيد أن هذا ليس بالمهمة التي يسهل تحقيقها. فالجهات الحكومية والمؤسسات العامة تعمل بمعزل عن بعضها البعض. ومع ذلك، تشير تقارير الاستعراض الوطنية الطوعية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بأهداف التنمية المستدامة^(٥٢)، أن معظم البلدان قد أنشأت آليات تنسيق وسلم بالحاجة إلى تحقيق التكامل والتآزر وتنسيق السياسات في مختلف المجالات. وسيكون من المهم النظر في الآليات والأدوات التي وُضعت من أجل تحقيق الاتساق، لا سيما بالنسبة لعمليات التخطيط والميزنة.

٧٥ - وتحتاج البلدان إلى بذل الجهود من أجل وضع السياسات التي تأخذ في الاعتبار مصالح جميع الأوساط المعنية بالسياسات، وتحد من النزاعات، وتحقق أقصى قدر من التآزر. وينبغي معالجة المفاضلات بطريقة شفافة باتخاذ التدابير المناسبة للتخفيف من الآثار السلبية.

٧٦ - ومن المهم للأوساط المختلفة المعنية بالسياسات تحديد الجهات التي تتولى زمام خطة التنمية المستدامة من خلال إقامة تحالفات مع الأوساط الأخرى المعنية بالسياسات والتفاوض بشأن الخيارات

(٥١) تقرير التكنولوجيا والابتكار ٢٠١٨: تسخير التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة (Technology and Innovation Report 2018: Harnessing Frontier Technologies for Sustainable Development) (United Nations publication, Sales No. E.18.II.D.3).

(٥٢) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاستعراضات الوطنية الطوعية: تقارير تجميعية للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨، متاحة على الموقع التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org>.

السياساتية. وهذا لا ينطبق فقط على الحكومات فحسب، بل أيضا على الجهات من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص، حيث إن جميع الأطراف بحاجة إلى اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة كجزء من خطط الأعمال لديها.

٧٧ - والحكومة الرشيدة أمر هام لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. واحترام سيادة القانون، وتعزيز الحوكمة المتعددة المستويات، وتعزيز القدرات المؤسسية، والقدرة على تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بفعالية، هي عناصر ضرورية لتحقيق الحوكمة الرشيدة. وعوامل التوزيع المنصف للموارد والدخل، وإنشاء نظم فعالة للحماية الاجتماعية يمكن أن يكون لها تأثير كبير على الحد من الفقر والتخفيف من حدة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى نشوب النزاعات وإطالة أمدتها. وينبغي اتباع الاستراتيجيات التي تسهم في منع نشوب النزاعات، مثل اللامركزية، وترتيبات تقاسم السلطة، حسب الاقتضاء، وكذلك وضع برامج للمصالحة والعدالة الانتقالية في حالات ما بعد النزاع.

٧٨ - وينبغي فصل تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والمنصف عن التدهور البيئي، وينبغي تحسين الكفاءة في عملية استهلاك الموارد العالمية. ومما لا بد منه أيضا توظيف استثمارات في البحوث والابتكارات التكنولوجية في مجالات الطاقة والزراعة والصناعة والنقل والتشييد والقطاعات الأخرى، إلى جانب التعاون الشامل لعدة قطاعات والمشارك بين التخصصات. وفي الاقتصادات النامية، لا بد من تجميع وتنسيق الاستثمار العام مع الفرص التي تتيحها الثورة التكنولوجية من أجل إعادة تحديد أنماط الاستهلاك والإنتاج ووضعها في مسار يؤدي إلى انخفاض نمو انبعاثات الكربون.

٧٩ - ويمكن أن تساعد التكنولوجيات الرائدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال البناء على التقدم القائم. وينبغي تبني الإنجازات التكنولوجية وتعزيزها، مع مواءمتها مع أهداف التنمية المستدامة. وسيتطلب تحقيق الرخاء للجميع وعدم ترك أي أحد خلف الركب القيام بسد الفجوة التكنولوجية بين البلدان وداخلها. والبلدان النامية ستكون من أكبر المستفيدين، وكذلك من أكبر الخاسرين، من الفرص التي تتيحها التكنولوجيات الرائدة. وينبغي للسياسات أن تهدف إلى كفاءة توافق التكنولوجيات مع الهدف الشامل المتمثل في عدم ترك أي أحد خلف الركب. ويدعو الواقع الجديد الناشئ عن التكنولوجيات الرائدة إلى وجود تعاون دولي أقوى وأكثر فعالية. ويجب أن تجمع الآلية التنظيمية الجديدة لإدارة التكنولوجيات الرائدة جميع أصحاب المصلحة: الحكومات والشركات والعلماء والمجتمع المدني. وعند السعي من أجل الوفاء بالموعد المحدد لعام ٢٠٣٠ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من المهم أن تحقق القوانين التنظيمية التوازن بين تشجيع الابتكار والكفاءة، من جهة، والالتزام بالعدالة والإنصاف والأخلاقيات، من جهة أخرى.